مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

إيران بين الحصار البحري واستراتيجية ترامب للخنق

د. هدى رؤوف

باحث مشارك

مركز الخليج للأبحاث

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع
منذ عام 2000م

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

يدخل الاقتصاد الإيراني مرحلة شديدة الحساسية تتزامن فيها هشاشة داخلية متزايدة مع تصعيد خارجي يستهدف شرايين الاقتصاد وقدرة طهران على الوصول إلى مواردها المالية والتجارية. ولم يعد الضغط الأمريكي على إيران يقتصر على العقوبات التقليدية أو التهديد باستخدام القوة العسكرية، بل يبدو أنه يتجه بصورة متزايدة نحو استراتيجية تقوم على الخنق الاقتصادي المنظم، والحصار البحري، وتجفيف قنوات الإيرادات والعملات الأجنبية، ورفع كلفة أي منفذ خارجي يمكن أن تستخدمه طهران لتجاوز العقوبات. وتكتسب هذه الاستراتيجية أهمية خاصة في ضوء الوضع الاقتصادي الإيراني الراهن. فالتقييمات تشير إلى اقتصاد يواجه في الوقت نفسه تراجعًا في عائدات النفط، وقيودًا شديدة على النقد الأجنبي، وتضخمًا مرتفعًا، واختلالات مصرفية وموازنية، وتراجعًا في الاستثمار والإنتاجية، وأزمات في الطاقة والمياه، فضلًا عن ارتفاع تكاليف النقل والتجارة بسبب اضطرابات الملاحة في مضيق هرمز. وفي هذا السياق، يبدو أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تراهن على أن الضغط الاقتصادي المتراكم يمكن أن يحقق ما لم تستطع القوة العسكرية وحدها تحقيقه، ودفع القيادة الإيرانية إلى إعادة حساباتها الاستراتيجية والقبول بتسوية أكثر ملاءمة للمطالب الأمريكية. لكن هذه الاستراتيجية تحمل في المقابل مخاطرة أساسية: فزيادة الضغط قد لا تؤدي بالضرورة إلى تنازل إيراني، وإنما قد تدفع طهران إلى تشديد موقفها، واستخدام مضيق هرمز بصورة أكبر كورقة ضغط، والانتقال من استراتيجية الاحتواء إلى استراتيجية أكثر هجومية.

> **زيادة الضغط قد لا تؤدي بالضرورة إلى تنازل إيراني وإنما قد تدفع طهران إلى تشديد موقفها**

أولًا: اقتصاد إيراني يتحرك داخل هوامش ضيقة

تظهر المؤشرات أن الاقتصاد الإيراني لا يعاني من أزمة واحدة، وإنما من تراكم أزمات مترابطة. فقد توقع صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٦ انكماش الاقتصاد الإيراني بنحو ٥. ٤% وارتفاع تضخم أسعار المستهلك إلى نحو ٦٨. ٩%. ورغم ضرورة التعامل بحذر مع هذه التقديرات في ظل التغيرات السريعة في البيئة السياسية والأمنية، فإنها تعكس حجم الضغوط التي تواجه الاقتصاد الإيراني.

ويؤكد محافظ البنك المركزي الإيراني عبد الناصر همتي هذا الاتجاه بصورة أكثر مباشرة. فقد أقر بأن إيران تعمل في ظل قيود شديدة على الإيرادات والنقد الأجنبي، نتيجة انخفاض صادرات النفط، وتراجع الإيرادات الضريبية ومساهمات الضمان الاجتماعي، فضلًا عن صعوبة الوصول إلى جزء من

الاحتياطيات الأجنبية بسبب العقوبات الأمريكية وتجميد الأصول. والأكثر دلالة أن همتي أشار إلى أن الظروف الحالية أصبحت أكثر تعقيدًا من فترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، وهي الفترة التي شهدت بدورها ضغوطًا اقتصادية كبيرة عقب انسحاب إدارة ترامب الأولى من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات. وهذا يعني أن المشكلة الإيرانية الحالية ليست ببساطة مشكلة نقص في الإيرادات، وإنما مشكلة قدرة الدولة على الوصول إلى الموارد التي تمتلكها أصلا.

ثانيا: فجوة متزايدة بين الترتيبات الدبلوماسية والمردود الاقتصادي

من أكثر المؤشرات أهمية سياسيًا واقتصاديًا ما أشار إليه همتي بشأن الأصول الإيرانية المجمدة. فعلى الرغم من وجود مذكرة تفاهم بشأن الإفراج عن هذه الأصول، يؤكد محافظ البنك المركزي أنه لم يتم حتى الآن لإفراج عن الأموال، وأن تنفيذ الاتفاق معلق. وتكتسب هذه النقطة أهمية تتجاوز قيمتها المالية المباشرة لأنها تكشف عن فجوة بين التفاهمات السياسية أو الدبلوماسية وبين تنفيذها الاقتصادي الفعلي. فإذا كانت طهران قد توقعت أن تؤدي التفاهمات إلى انفراج مالي سريع، فإن عدم تحقق ذلك يعني أن العائد الاقتصادي للدبلوماسية لم يصل بعد إلى الاقتصاد الإيراني.

وهنا تظهر معضلة استراتيجية مهمة: كلما اتسعت الفجوة بين التفاهم السياسي والتنفيذ الاقتصادي، تراجعت جاذبية التفاوض بالنسبة إلى القيادة الإيرانية، وازدادت قيمة الاعتماد على أدوات الضغط والمقاومة بدلًا من انتظار وعود اقتصادية غير متحققة

> **كلما اتسعت الفجوة بين التفاهم السياسي والتنفيذ الاقتصادي تراجعت جاذبية التفاوض بالنسبة إلى القيادة الإيرانية**

ثالثًا: التضخم وإدارة الأزمة بدلًا من تطبيع الاقتصاد

تبدو السياسة الاقتصادية الإيرانية في المرحلة الحالية أقرب إلى إدارة الأزمة منها إلى معالجة

الاختلالات البنيوية. فهمتي، في حديثه عن التضخم، حرص على التمييز بين انخفاض التضخم وانخفاض معدل تسارع التضخم.

ووفق عرضه، نجحت السلطات في خفض سرعة ارتفاع التضخم، لكن ذلك لا يعني أن مستوى الأسعار نفسه انخفض، كما أرجع جزءًا من الارتفاع في أسعار السلع الأساسية إلى إلغاء سعر الصرف التفضيلي.

وفي الوقت نفسه، تحاول الحكومة الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر من خلال زيادة قيمة الدعم الغذائي الإلكتروني، ولا سيما للفئات منخفضة الدخل. لكن هذه السياسة تكشف مفارقة أساسية: الدولة تحاول في الوقت نفسه تقليص الضغوط التضخمية والحفاظ على الدعم الاجتماعي، بينما تتراجع مواردها المالية والنفطية. وهذا يحد من مساحة المناورة أمام الحكومة، خصوصا إذا استمر الضغط الخارجي على عائدات النفط والوصول إلى العملات الأجنبية.

رابعًا: القطاع المصرفي يمثل نقطة ضعف إضافية

لا تقتصر هشاشة الاقتصاد الإيراني على المالية العامة أو النقد الأجنبي. فقد أشار همتي إلى اختلالات هيكلية حادة في النظام المصرفي، معتبرًا أنها تجعل استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية أكثر صعوبة. والأرقام

التي أوردها بشأن بنك إيران زامين تكشف حجم المشكلة: ١١٤ تريليون تومان من الاقتراض الزائد، مقابل مصادرة أصول بقيمة نحو ٧٠ تريليون تومان لصالح البنك المركزي. وبالتالي، فإن قدرة البنك المركزي على استخدام أسعار الفائدة أو أدوات السياسة النقدية التقليدية لمعالجة الأزمة محدودة، في الوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد إلى أدوات قوية للسيطرة على التضخم واستقرار سوق الصرف .وهذا يجعل العقوبات الخارجية أكثر تأثيرًا لأن الاقتصاد الذي يعاني أصلًا من اختلالات مصرفية داخلية يكون أقل قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية.

> **الاقتصاد الذي يعاني أصلًا من اختلالات مصرفية داخلية يكون أقل قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية**

خامسًا: مضيق هرمز كعامل اقتصادي مضاعف للأزمة

لا يمكن فصل الوضع الاقتصادي الإيراني عن التطورات في مضيق هرمز. فاضطرابات الملاحة أدت إلى

انتقال جزء من التجارة الإيرانية نحو الممرات البرية والسككية، خصوصًا مع الدول

المجاورة. لكن هذا التحول نفسه خلق اختناقات جديدة، فالتوقف الطويل للشاحنات على المعابر الحدودية أدى إلى ارتفاع تكلفة النقل، وتراكم الحاويات، وتأخير وصول السلع، وتراجع القدرة التنافسية للصادرات الإيرانية. وتشير التقديرات إلى أن تكاليف النقل ارتفعت بنحو ٢٠-٢٥% نتيجة التأخيرات،

بينما تتجاوز تكلفة توقف الشاحنات ١٠ ملايين دولار شهريًا. وهكذا، فإن الضغط على الملاحة البحرية لا يبقى محصورًا في المضيق، إنه ينتقل من الموانئ والحدود إلى النقل البري وأسعار السلع و التضخم والقدرة الشرائية للأسر. وهذه نقطة شديدة الأهمية لفهم استراتيجية الضغط الاقتصادي، فالاقتصاد الإيراني يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة شبكاته اللوجستية على العمل. وإذا تعطلت إحدى حلقات هذه الشبكة، فإن التكلفة تنتقل تدريجيًا إلى بقية الاقتصاد.

سادسًا: الحصار البحري كأداة اقتصادية وليس عسكرية فقط

مثل الحصار البحري، في هذا السياق، عنصرًا محوريًا في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، فأهمية الحصار لا تكمن فقط في منع وصول السفن إلى الموانئ الإيرانية، وإنما في رفع تكلفة التجارة الإيرانية وتقليص قدرتها على تصدير النفط والوصول إلى العملات الأجنبية.

وهذا يتوافق مع التحول في سياسة إدارة ترامب: بدلًا من الاعتماد على ضربة عسكرية مباشرة لتحقيق أهداف سياسية سريعة، يتم التركيز على إضعاف القدرة الاقتصادية الإيرانية بصورة تدريجية.

وتتخذ هذه الاستراتيجية عدة مستويات:

الضغط على صادرات النفط.

الحد من الوصول إلى العملات الأجنبية.

استهداف القنوات المصرفية.

استهداف الأصول الإيرانية الخارجية.

ملاحقة عمليات المقايضة والتحويلات.

استهداف الشركات الوهمية والشبكات المستخدمة للالتفاف على العقوبات.

الضغط على الدول والشركات التي يمكن أن توفر لإيران منافذ اقتصادية.

> **أهمية الحصار لا تكمن فقط في منع وصول السفن إلى الموانئ الإيرانية وإنما في رفع تكلفة التجارة الإيرانية وتقليص قدرتها على تصدير النفط والوصول إلى العملات الأجنبية**

إبقاء الحصار البحري كأداة ضغط مستمرة.

وهذا ما يجعل الاستراتيجية الجديدة مختلفة نوعيًا عن مجرد تشديد العقوبات. ، إنها محاولة لبناء منظومة ضغط متكاملة على دورة الاقتصاد الإيراني بأكملها.

سابعًا: الحرب الاقتصادية في استراتيجية ترامب

يعكس خطاب ترامب الأخير هذا التحول بوضوح. ، فهو لا يتحدث فقط عن عقوبات جديدة، وإنما يستخدم مفهوم الحرب الاقتصادية والعزلة غير المسبوقة، ويهدد الدول والمؤسسات التي تقدم لإيران أي شريان اقتصادي بالعواقب. والرسالة الأساسية هي أن واشنطن تريد الانتقال من:

معاقبة إيران إلى منع إيران من الوصول إلى أي منفذ اقتصادي قادر على تخفيف العقوبات.

وهنا تكمن أهمية مصطلح Day-D Economic الذي استخدمه ترامب، فالمقصود ليس إجراء ماليًا منفردًا، وإنما تصور لعملية اقتصادية واسعة تستهدف قدرة إيران على البقاء خارج النظام المالي والاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن الرهان الأمريكي يقوم على أن حرمان إيران تدريجيًا من الموارد سيؤدي في النهاية إلى تقليص قدرتها على تمويل الدولة، والحفاظ على شبكاتها الإقليمية، وإعادة بناء قدراتها العسكرية، ومقاومة الضغوط السياسية.

ثامنًا: لماذا قد يكون الرهان الأمريكي محفوفًا بالمخاطر؟

رغم منطق هذه الاستراتيجية، فإنها تفترض ضمنًا أن زيادة التكلفة الاقتصادية ستؤدي إلى تغيير السلوك السياسي الإيراني، لكن هذا الافتراض ليس مضمونًا. فالقيادة الإيرانية قد تصل إلى استنتاج معاكس تمامًا: إذا كان الضغط الاقتصادي سيستمر سواء تفاوضت إيران أم لم تتفاوض، فإن تقديم تنازلات دون الحصول على مقابل ملموس قد يصبح أقل جاذبية من الاستمرار في المواجهة.

> **تقديم تنازلات دون الحصول على مقابل ملموس قد يصبح أقل جاذبية من الاستمرار في المواجهة**

وتزداد أهمية هذه النقطة في ضوء عدم الإفراج عن الأصول المجمدة، واستمرار الحصار، وعدم وجود انفراج اقتصادي واضح، وقد يدفع ذلك إيران إلى تبني استراتيجية تقوم على:

تحمل الألم الاقتصادي + الحفاظ على القدرات الأساسية + استخدام نقاط الاختناق الإقليمية لرفع تكلفة الضغط الأمريكي. وهنا يتحول مضيق هرمز من مجرد نقطة ضعف إلى ورقة ضغط استراتيجية

معضلة البنزين تكشف عمق الأزمة الداخلية

تكشف أزمة البنزين بدورها حجم الاختلال البنيوي، فإيران لديها عجز يومي ما بين استهلاك وإنتاج البنزين يقارب ١٤-١٥ مليون لتر، وهذا يعني أن إيران تحتاج إلى استيراد البنزين أو خفض الاستهلاك.

لكن كلا الخيارين مكلف، فالاستيراد يحتاج إلى النقد الأجنبي، بينما رفع الأسعار يحمل مخاطر تضخمية واجتماعية وسياسية ومن هنا تأتي حساسية إصلاح أسعار البنزين. فرفع الأسعار قد يقلل الاستهلاك والتهريب، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى ارتفاع تكاليف النقل والخدمات والسلع، وبالتالي زيادة التضخم وتقليص القدرة الشرائية. أما استمرار الأسعار الحالية، فيحافظ على الدعم لكنه يزيد الضغط على الموازنة والنقد الأجنبي ويشجع الاستهلاك المرتفع والتهريب.

هل يمكن **أن يتحول الضغط الاقتصادي إلى ضغط سياسي داخلي؟**

الرهان الأمريكي النهائي لا يتوقف عند الأرقام الاقتصادية فالهدف الاستراتيجي من العقوبات والحصار هو خلق بيئة يصبح فيها إدارة الاقتصاد الإيراني أكثر صعوبة، وتلبية احتياجات السكان أكثر تكلفة، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي أكثر تعقيدًا، لكن هناك فرقاً بين: إضعاف الاقتصاد وإجبار النظام على تغيير سلوكه السياسي.

فقد يؤدي الضغط الاقتصادي الشديد إلى تراجع القدرة الشرائية وارتفاع الاستياء، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى زيادة اعتماد النظام على أدوات السيطرة الداخلية، وتعزيز خطاب الحصار الخارجي وتحميل الولايات المتحدة مسؤولية الأزمة.

وبالتالي، فإن تحويل الأزمة الاقتصادية إلى ضغط سياسي فعال ليس أمر آلي.

> **قد يؤدي الضغط الاقتصادي الشديد إلى تراجع القدرة الشرائية وارتفاع الاستياء لكنه قد يؤدي أيضًا إلى زيادة اعتماد النظام على أدوات السيطرة الداخلية**

الخيارات الإيرانية المتاحة

في ظل هذه المعادلة، يبدو أن أمام طهران أربعة مسارات رئيسية:

1. **الاستسلام للضغط**

وهو المسار الذي تراهن عليه واشنطن، لكنه يحمل تكلفة سياسية واستراتيجية كبيرة على القيادة الإيرانية.

2. **المقاومة الاقتصادية الكاملة**

أي تحمل العقوبات والحصار، والاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، وشركاء مثل الصين والهند ودول أخرى، مع تقليل الاعتماد على النظام المالي الغربي.

3. **التصعيد عبر هرمز والمنطقة**

وهو المسار الأكثر خطورة؛ إذ يمكن لطهران رفع تكلفة الحصار من خلال زيادة الضغط على الملاحة أو استخدام شبكاتها الإقليمية. لكن هذا الخيار قد يؤدي في المقابل إلى توسيع التحالف الدولي ضد إيران.

4. **التفاوض المشروط**

وهو المسار الأكثر تعقيدًا، لكنه قد تعمل إيران على تحويل هرمز والأمن الملاحي إلى أوراق تفاوضية مقابل رفع جزء من العقوبات، والإفراج عن الأصول المجمدة، والحصول على ضمانات أمنية واقتصادية.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64